العرب في المناطق المحتلة فيكتب مقالاً تحت عنوان : «للبيع : معظم أراضي يهودا والسامرة» ، فيقول :

«يمكن وضع لافتات بارزة للعيان في أي موقع في الضفة مكتوب عليها : أراضي للبيع .. فسكان الضفة العرب قد يئسوا من مستقبلهم السياسي ويدركون بأنه في المستقبل القريب المرئي لن تقوم ولن تكون هناك دولة فلسطينية .. إن مصيرهم يكتنفه الغموض ...» ، ويستطرد بالقول : «ويمكن اليوم شراء جميع أراضي الضفة تقريباً الصالحة للإستيطان : حوالي (١٠٠) ألف دونم .. إن مبلغ (٢٠٠) مليون دولار يحل المشكلة ويحفز العرب على مغادرة هذا الأقليم التوراتي والهجرة الى الخارج ..»[١٣]

كل هذا وجوقة الاستيطان بمختلف مؤسساتها ومنظماتها لا تدعوا بل وتعمل جاهدة لقضم الضفة الغربية ، وما النقاشات التي دارت في الهستدروت وخاصة في «اللجنة الادارية لشركة العمال» حول مشاركة مؤسسات الهستدروت في استيطان الضفة وبقية المناطق المحتلة في الأيام الأخيرة من العام الماضي إلا جزءاً من سيناريوهات الاستيطان ، إذ قررت اللجنة المذكورة في نهاية النقاشات عن عزمها على المشاركة في الاستيطان خارج ما يسمى بـ «الخط الأخضر» .. بل ولقد كشف النقاب عن قيام شركة استيطانية جديدة باسم «شركة تطوير يهودا والسامرة» ما بين الهستدروت وعصابة غوش امونيم[١٤]

محاولات الشراء للأراضي العربية ـ الفلسطينية في الضفة ، تترافق عادة بالاغراءات المادية وغيرها ، أو التهديد المباشر بمصادرتها ، أو شرائها عن طريق عملاء الأحتلال وبيعها من ثم للمستوطنين .. إذ كشف النقاب عن شلة عملاء الإحتلال الذين يقومون بذلك في كافة أرجاء الوطن المحتل ، وخاصة في المناطق القروية والريفية ..

إلى جانب ذلك ، فلقد حاولت سلطات الاحتلال إجراء وثبات كبرى في المصادرة ما بعد العدوان الصهيوني على المقاومة في لبنان ، ورب مراقب ومتتبع لذلك يستطيع حصر الأراضي المصادرة، إذ أن صفحات وسائل الاعلام ملئى بما يصعب جرده واحصاءه .. فبعد كشف صحيفة «هآرتس» بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٨ الخطة الاستيطانية الصهيونية الكبرى حتى عام ١٩٧٦ ، كتبت صحيفة «الاتحاد» خبراً مفاده أن جرافات شركة «يوش» الصهيونية قامت بإقتلاع أشجار الزيتون واللوز والحمضيات المغروسة ، وتخريب سائر المزروعات في ثلاث قرى تقع ضمن قضاء قلقيلية وهي بيت أمين ، غرون عتمه وسنيريه[١٥] .. وأضافت الصحيفة أن الجنود قد ردوا على أهالي القرى بالقول : «نحن نعرف أن هذه أرضكم ، ولكننا سنأخذها بالقوة»(!؟!) ، فما كان من أهالي القرى إلا أن خرجوا عن بكرة أبيهم ، رجالاً ونساء وأطفالاً وشيوخاً إلى تلك الأراضي وقذفوا بأجسادهم أمام الجرافات ومنعوها من الاستمرار في التخريب ..

هذا مثال واحد من أمثلة لا تحصى عما يجري في الوطن المحتل من مصادرات وتخريب وفاشية من جهة ، ومن جهة أخرى مثال من أمثلة صمود جماهير شعبنا للحفاظ على مصدر رزقهم الوحيد وأماكن عيشهم .. إلا أن العدو ما يزال في عجلة من أمره بشأن المصادرات ووضع خطته موضع التنفيذ الفعلي على الأرض الفلسطينية .. فأشارت الصحف المقدسية إلى هجمة استيطانية مضرعة تجتاح الوطن ، وأفادت أنه خلال الأسبوع الثالث من شهر كانون الثاني ، صادرت سلطات الاحتلال أكثر من (٤٨) ألف دونم من الأراضي في منطقتي نابلس والخليل ، واعتبارها «احتياطي استيطاني» ستجري الاستفادة منه في المستقبل ..[١٦]

ولا ينفك العدو عن محاولة تحجير واستثمار نتائج عدوانه ، وخاصة في الضفة الغربية عبر «المصادرات الكبيرة للأرض العربية ، واصدار الأوامر العسكرية بقمع التظاهرات وأية بادرة للانتفاضة حتى اطلاق الرصاص المطاطي والناري ، وإجراء تعديلات في الإدارة المدنية ـ العسكرية ، ومد المستوطنين بكافة المتطلبات ..» .. وأكد سكرتير اللجنة المركزية لحزب «راكاح» ساشا حنين في محاضرة ألقاها في أكاديمية العلوم الاجتماعية وادارة المجتمع في صوفيا أن العدو «استهدف من خلال عدوانه الأخير تيئيس الشعب الفلسطيني ، وفرض «الادارة المدنية الذاتية» على الضفة الغربية أولا ومن ثم على القطاع ، كخطوة كبيرة على طريق ضمها لإسرائيل ..»[١٧]

ومن الجدير ذكره أن سلطات الاحتلال تغلق أبواب محاكمها ومكاتبها أمام الشكاوى المرفوعة ، وتتحجج بتفسيرات «قانونية» باهتة وتعجيزية ، وأكبر مثال على ذلك إعلان المستشار القانوني للسلطات بمنح القرويين مدة (٢١) يوماً لاثبات ملكيتهم للأرض التي يسكنونها ويفلحونها ، عن طريق أوراق ثبوتية رسمية ، وإلا فستصادر أراضيهم .. ومن المعروف أن ذلك يقتضي ملكية أوراق ملكية «كواشين» تعود للعهد العثماني أو الانتداب البريطاني بكل تعقيداته ، إذ لم يتمكن من ذلك سوى قاطني المدن والبلدات الكبرى .. ومما زاد الطين بلة ، أن سلطات الاحتلال قد أصدرت أمراً عام ١٩٦٨ يقضي بالوقف المؤقت لسندات تسجيل الأراضي .. هذا ما ييسر لسلطات الاستيطان بإدعاء نفي الملكية الخاصة لهذه الأراضي واعتبارها جزءاً من ملكية الدولة ..

الإلحاق الاقتصادي .. تهيئة لخطوة الضم ..

تعمل سلطات الاحتلال للإطباق على المصادر الاقتصادية الأخرى الى جانب الأرض الفلسطينية ، وما زالت تعتبر مسألة المياه الجوفية وغير الجوفية قضية في غاية الأهمية .. ومشروعاً في السياسة الموضوعة والوثيقة الاستيطانية الجديدة ، وقد أعلن رسمياً بتاريخ ١٩٨٢/٩/١١ أن «شركة المياه الوطنية الاسرائيلة (ميكوروت) ستتولى قريباً إدارة الموارد المائية في الضفة ..»[١٨] ، وذلك للرد كما قيل على لسان المسؤولين الصهاينة على «مبادرة ريغن» . وأشارت الصحيفة الى تصريح لشارون حين كان وزيراً للزراعة قوله : «في حدود عام (٢٠٠٠) ستفتقر اسرائيل الى (٢٠٠) مليون متر مكعب من المياه لسد حاجاتها السنوية» ، مشيراً إلى أن (ثلثي) استهلاك المياه في «اسرائيل» يؤخذ منذ ٦ حزيران ١٩٦٧ من الأراضي المحتلة وخاصة للضفة الغربية .. وكما بات معروفاً فإن «إسرائيل» قد حولت عام ١٩٦٤ قسماً من مياه نهر الأردن عن طريق بحيرة طبريا إلى النقب ، وخططت وباشرت بحفر وإنجاز مشروع قناة تربط المتوسط بالبحر الميت ، وأنشأت منذ احتلالها جهازاً خاصاً بالتخطيط للمحافظة على المياه ، وطبقت نظام الحصص في الري ، وفرضت حظراً ورقابة شديدة على عمليات حفر الآبار الأرتوازية الجديدة للحفاظ على المياه الجوفية المتعلقة جغرافياً بكيانها .. وفي المقابل سمحت وساعدت نحو (٢٥) ألف مستوطن في الضفة بحفر (٣٠) بئراً لري مزروعاتهم ..[١٩]

بناء لمستوطنة يهودية

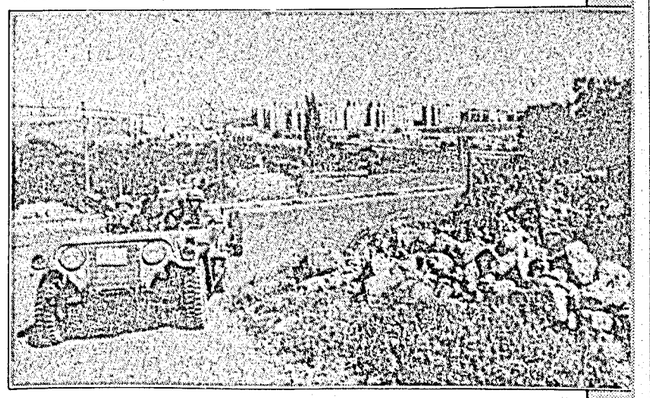

ويؤكد جويس عصفور ، في مقالته السابقة الذكر ، أن الكيان الصهيوني «يتزود بحوالي (٥٠٠) متر مكعب في السنة من الضفة ، بواسطة أنابيب تحت الأرض ، إضافة إلى قناة يبلغ طولها (٨٠) ميلاً تنقل مياه نهر الأردن الى صحراء النقب ..» ، ويضيف أن سلطات الاحتلال قد «قيدت المزارعين الفلسطينيين بنفس كمية الماء التي كانوا يحصلون عليها في العام ١٩٦٧ ، وحرمتهم من تطوير أي مشاريع ري جديدة ..»[٢٠]

وتشكل الضفة مصدراً مربحاً يعود على الاقتصاد الصهيوني بالفوائد والأرباح التي لا تقدر .. فهي تشكل سوقاً مربحاً وكبيراً للسلع والبضائع الصهيونية ، ولقد أشار «جيف أرونسون» في تحقيقه سابق الذكر أن الضفة الغربية قد استوردت عام ١٩٨٠ نسبة (٨٨٪) من بضائعها من الكيان الصهيوني .. ويؤكد جويس عصفور أن السلطات قد فرضت ضرائب باهظة على السلع المستوردة من الخارج ، وبالتالي فإن (٩٠٪) من واردات الضفة ، التي تبلغ (٦٠٠) مليون دولار في العام وتشكل ربع صادرات «اسرائيل» تأتي من «اسرائيل» ..

أما من الجهة الأخرى ، فتشكل الضفة مصدراً كبيراً بل وأساسياً لمد الآلة الصناعية والأعمال الزراعية والبناء بالأيدي العاملة العربية ـ الفلسطينية .. وتشير التقديرات أن أكثر من (ثلث) العاملين البالغ عددهم (١٣٢,٠٠٠) يعملون في الكيان الصهيوني ، وهذا ما تضمنه الإحصاءات الرسمية الصهيونية ، بينما حقيقة الرقم هي أكبر بكثير ، إذ أن تلك الاحصاءات لا تتضمن القوى العاملة التي تبيع قوة عملها في «أسواق العمل السوداء» عن طريق المقاولين والوسطاء في الضفة ، ولا غير المسجلين في قوائم العمال الرسمية .. وهنا تجدر الاشارة الى أن أجرة هؤلاء العمال تأتي في أسفل سلم الأجور ، وهذا ما يدر أرباحاً كبيرة للرأسماليين اليهود في الكيان الصهيوني ..

وتدر الأماكن المقدسة دخلاً مالياً بمردودات السياحة ، ويؤكد جويس عصفور في مقالته السابقة ، أن مدينة بيت لحم والأماكن الدينية المسيحية الأخرى في الضفة تحصل على دخل سياحي قدره (٥٠٠) مليون دولار سنوياً ..

كذلك فإن سلطات الاحتلال قد ربطت الضفة الغربية بشبكة الكهرباء الصهيونية ، وأصبحت شركة كهرباء القدس مشلولة عن الكثير من مدن وقرى الضفة .. كذلك عملت سلطات الاحتلال على أغراق سوق الضفةبالسلع الانتاجية الصهيونية التي لا تستطيع المنتوجات المحلية من مزاحمتها ، وكان نتيجة ذلك إغلاق المئات من المؤسسات الانتاجية الوطنية الصغيرة والمتوسطة ..

وتقدم الادارة الصهيونية العديد من أشكال دعم للمستوطنين في الضفة ، وفي مقدمة ذلك ميزانيات التطوير للاستيطان ، بينما تحرم المزارعين وجماهير شعبنا بمؤسساته من ذلك الدعم إلا اليسير والقليل ، وتمنع دخول أموال الصمود والتبرعات من الخارج .. ولقد أكدت العديد من المصادر على هذا الشأن التمييزي الذي يستهدف خنق مؤسسات جماهيرنا وتطويعها ، إذ كتب الباحث الصهيوني «ميرون بنفينستي» السابق الذكر أن : «الميزانية الكلية للاستثمار والتنمية في الضفة تبلغ (١٠٠) مليون دولار توفرها الأموال الصهيونية العامة ، في الوقت الذي تبلغ فيه الميزانية الكلية للادارة المدنية (١٤,٥) مليون دولار»[٢١] وأكد قسطنطين ايفانوف ذلك الرقم مضيفاً أن السياسة الصهيونية في الضفة «تستهدف تحويلها فعلياً إلى منطقة متخلفة ..» ومؤكداً : «أنها رأي السياسة الصهيونية الاستيطانية ـ تحضير مبرمج لضم وإلحاق الأراضي المحتلة» ، ومستخلصاً نتيجة مفادها أن «الصهاينة يريدون نزع الوجود الفلسطيني من الأراضي المحتلة ، الى حد أن يصبح الشعب الفلسطيني في غيتو على أرض وطنه ..»[٢٢]

بهذا الجزء القليل من الحقائق الصارخة لسياسة الالحاق والاستغلال الاقتصادي ، التي تمارسها سلطات الاحتلال الكولونيالية، يمكن التدليل على خطورتها وآفاقها المنظورة وغير المنظورة ، بحيث يتوجب على القائمين في مواجهتها أخذها على محمل كبير من الخطورة ، وإلحاحية مواجهتها بإيجاد سبل المواجهة الفعالة والممكنة ..

بيغن يتخطى العقدة الديمغرافية

كثرت في الآونة الأخيرة المتابعات للتغيرات الديموغرافية في الضفة المحتلة ، وصدرت أصوات صهيونية تتخطى «مقولات» حزب العمل الصهيوني بخصوص ما يسمى بـ «الخطر الديموغرافي» من جراء ضم الضفة وخاصة المناطق الآهلة منها بكثافة سكانية .. إذ أن حزب العمل ذاك ، ما يزال يطرح الخطوط العريضة التي وضعها الون في مشروعه الذي سمي باسمه فيما بعد .. ولقد سبق للدكتور يونتان فرانكل كبير المحاضرين في معهد «اليهودية المعاصرة» في الجامعة العربية أن كتب مقالاً مطولاً في نهايات عام ١٩٧٧ في صحيفة الجيروزاليم بوست ، ومستنداً الى احصائيات علمية حول «الخطر الديموغرافي» ، متوصلاً لنتيجة مفادها أن «تكاثر الولادة لدى العرب ، وتناقصها لدى اليهودمع موازنة الهجرة الى البلاد ومنها ، ستجعل من العرب في اسرائيل (بحدود خطوط الهدنة الحالية) (٥١,٦٪) من السكان في عام (٢٠٠٠) . أما اذا اضفنا (١٥) ألف مهاجر يهودي سنوياً (حاصل هجرة ٣٥,٠٠٠ ونزوح ٢٠,٠٠٠) فتكون الأكثرية اليهودية ضئيلة (٥٢,٧٪)» ..[٢٣] لذلك يرى الدكتور فرانكل أن هذا الوضع سيضع الكيان الصهيوني أمام أربعة احتمالات وهي :

«١ ـ توقع صيرورة العرب أكثرية ، وفي ظل نظام ديمقراطي يستطيعون الاستيلاء على مقاليد السلطة .

٢ ـ إقامة حكم ديكتاتوري عسكري ليس في المناطق المحتلة فحسب بل وفي «اسرائيل» كلها ..

٣ ـ إبقاء الأوضاع على ما هي عليه الآن ، وستواجه إسرائيل شعباً تعداده أربعة ملايين لا مليون واحد ..

٤ ـ الاختيار الأميز ، القيام بطرد العرب بشكل جماعي في فترة التأزم كالحرب مثلاً ..»

لذلك دعى الدكتور فرانكل إلى اعادة الضفة والقطاع «بضمانات أمنية» و «اتفاق سلام» ..

ولقد كتب في هذا المجال مؤخراً عوزي شمعوني رئيس دائرة الاعلام في حزب العمل الصهيوني، فقال: «إن موافقتنا على التنازل عن جزء من «أرض اسرائيل» ليس هدفاً مبدئياً ، بل أمراً نابعاً من طبيعة الواقع الديموغرافي لهذه المنطقة .. ولأننا لا نريد